

المتغير الثقافي في بناء الأمن: إعادة تعريف الأمن كثقافة

The cultural variable in building security: redefining security as a culture



فيروز مزباني

mezianifeyrouz@yahoo.com، جامعة عنابة

سارة بخوش

Bekhouche_sarra@outlook.fr، جامعة قسنطينة03

تاريخ الإرسال: 2021/03/15 تاريخ القبول: 2021/03/22 تاريخ النشر: 2021/04/01

ملخص:

برز الأمن الثقافي كمفهوم ناشئ في إطار المنظومة المفاهيمية لفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، حيث شهد مفهوم الأمن توسعا في مجالاته ومستوياته، فبعدما كان الأمن يقتصر على المفهوم التقليدي القائم بالأساس على القوة العسكرية، أصبح يشمل عدة قطاعات إقتصادية، سياسية، بيئية وثقافية، تهدف هذه المداخلة إلى تسليط الضوء على مفهوم الأمن الثقافي من خلال التركيز على المتغير الثقافي ودوره في إعادة صياغة مفهوم الأمن وإعادة تعريف الأمن كثقافة، من خلال دراسة المنظور الثقافي في التحليل الأمني.

الكلمات المفتاحية: الأمن؛ الثقافة؛ بناء الأمن.

Abstract:

Cultural security emerged as an emerging concept within the conceptual system of the post-Cold War period, where the concept of security expanded in its fields and levels, after security was limited to the traditional concept based mainly on military force, it became involved in several economic, political, environmental and cultural sectors, this intervention aims to highlight the concept of cultural security by focusing on the cultural variable and its role in redefining the concept of security and redefining security as a culture, through the study of the cultural perspective, through the study of cultural perspective. In the security analysis.

Keywords: Security; culture; building security.

* المؤلف المرسل: فيروز مزباني، mezianifeyrouz@yahoo.com

عدد خاص بأشغال الملتقى الوطني حول:
الأمن الثقافي للدول في زمن الثقافة الرقمية -الرهانات والتحديات-

مقدمة:

شهد مفهوم الأمن توسعا في مضامينه ومجالاته بعد نهاية الحرب الباردة بفعل مجموعة من التحولات الإستراتيجية العالمية، أبرزها العولمة والتطور التكنولوجي الذي جعل من العالم قرية صغيرة، فانتقل مفهوم الأمن من المفهوم الصلب إلى المفهوم اللين وتوسعت ابعاده ومجالاته من الجمال العسكري إلى المجالات: البيئية، الإقتصادية، السياسية، الإجتماعية، والثقافية.

في سياق هذه التحولات التي مست مجال العلاقات الدولية بصفة عامة ومجال الدراسات الأمنية بصفة خاصة ظهر مفهوم الأمن الثقافي الذي يعتبر من بين أهم المجالات التوسعية التي شهدها مفهوم الأمن.

تهدف هذه المداخلة إلى تسليط الضوء على مفهوم الأمن الثقافي من خلال التركيز على المتغير الثقافي ودوره في إعادة صياغة مفهوم الأمن وإعادة تعريف الأمن كثقافة، من خلال الإجابة على الإشكالية التالية: كيف ساهم المتغير الثقافي في بناء مفهوم الأمن؟

تنطلق الدراسة من الفرضية التالية:

أدت التحولات الجيوإستراتيجية بعد نهاية الحرب الباردة إلى الإنتقال من التركيز على متغير القوة إلى التركيز على متغير الثقافة في تحليل العلاقات الدولية.

ولمناقشة الإشكالية السابقة سيتم الإعتماد على المنهج الوصفي وذلك بغرض وصف وتحليل مفهوم الأمن الثقافي وكيفية تناول نظريات العلاقات الدولية وخاصة البنائية لمفهوم الأمن، وإدراج المتغير الثقافي في إعادة تعريف الأمن وذلك من خلال التطرق إلى العناصر التالية:

1. المفهمة الثقافية للأمن

2. التكوينية والإنتقال من التركيز على متغير القوة إلى التركيز على متغير الثقافة في تحليل العلاقات الدولية

3. التكوينية البنائية

4. إعادة تعريف الأمن كثقافة

1. المفهمة الثقافية للأمن:

أ. تعريف الأمن الثقافي:

اقترن استعمال مفهوم الأمن الثقافي بميلاد ظاهرة العولمة في التسعينات من القرن الماضي، ويتم تعريف مصطلح الأمن الثقافي بطرق متنوعة وذلك باختلاف الزاوية التي يدرس منها، وقبل التطرق إلى الأمن الثقافي ومفهومه سنستعرض أولا مفهوم الأمن ومفهوم الثقافة.

- تعريف الأمن:

- لغة:

الأمن من الناحية اللغوية هو نقيض الخوف ويعني "السلامة" وكلمة "الأمن" لغة مصدر الفعل أمن أمنا وأمانة: أي الطمأنينة وزوال الخوف والتهديد به. (ابداينية 2011، ص.21)

- اصطلاحاً: من أحدث تعريفات الأمن التي تأخذ في الحسبان المشهد الأمني العالمي لما بعد نهاية الحرب الباردة تعريف "باري بوزان" حيث يعرف الأمن بأنه: "العمل على التحرر من التهديد". وفي سياق العلاقات الدولية فالأمن هو "قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبر معادية. (بن عنتر 2005، ص.13)

ب. تعريف الثقافة:

الثقافة بمعناها الواسع هي ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق والقانون والأعراف والقدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان باعتباره عضواً في المجتمع. (طليب د.س، ص.37)

ج. تعريف الأمن الثقافي:

الأمن الثقافي هو فلسفة وطريقة عمل تضمن معاملة جميع الأفراد والمجموعات فيما يتعلق باحتياجاتهم واختلافاتهم الثقافية الفريدة، إنه يفترض الحق في الاختلاف ويدعو إلى التفاعلات التي لا تقلل أو تحط من شأن الأفراد أو تحط من قدرهم على أساس أي اختلاف ملموس أو فعلي (<https://bit.ly/2ZfaVLm>)

يعرف الأمن الثقافي من منظور سياسي بالتركيز بشكل كبير [وإن لم يكن حصرياً] على إدارة التهديدات في زمن الحرب، الإزهاق والتطهير العرقي، أصبح هذا واضحاً بشكل ملحوظ بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ويأتي ضمن هذا السياق السعي للقضاء أو التخفيض من حدة التدهور البيئي والاجتماعي، إضافة إلى الخطابات المتعلقة باختلاف القيم والتي ينتج عنها تهديدات للمجتمع على المستوى الجزئي والكلبي (Butt 2017,143)

د. الفرق بين الأمن الثقافي، الثقافة الأمنية، الغزو الثقافي:

الثقافة الأمنية، هي مجموعة من الأنشطة التي تستهدف خلق الوعي الأمني، أما الأمن الثقافي فالمقصود به هو بيان الأسس والقواعد المتوفرة في ثقافة ما، لمنع الاختراق الثقافي والغزو الفكري. (نزاري 2010-2011، ص.55)

مصطلح الأمن الثقافي أكثر شمولية من تعبير الغزو الثقافي لأن هذا الأخير يبدو في ظاهره دعوة إلى الوقوف في وجه كل ثقافة أجنبية ومحاربتها باعتبارها نوعاً من الغزو يجب التصدي له، وهو بذلك يغفل الاتصال والتبادل بين الثقافات، أما الأمن الثقافي فيهتم بالثقافة الأصلية وأدواتها ووسائلها ومؤسساتها ومدى تحقيق هذه المؤسسات والوسائل للأهداف المرغوبة في إطار الحفاظ على الهوية الثقافية والهوض بالثقافة، ومن هنا فالأمن الثقافي دعوة إلى التعامل مع الثقافات الأجنبية من موقف قوة لا نشعر معه بالدونية والوهن. (نزاري 2010-2011، ص.57)

هـ. أهمية الأمن الثقافي:

تأتي أهمية الأمن الثقافي من كونه يرتبط بكل أشكال الأمن، كما يجعله من الأهمية لدرجة أن عدم تحقيقه يخلق زعزعة و انحلال لكل أشكال الأمن، وهذا المصطلح لا يقف عند حد تسليح العقول في مواجهة الغزو الثقافي الذي بات هاجسا بعد حصول ثورة المعلوماتية وتدفق المعلومات دون أن تتمكن الرقابة من النيل منها، فهي لا تعرف حدودا إقليمية، وكذلك مصطلح الأمن الثقافي لا يقف عند حد المحافظة على الثقافة المحلية من التشويه والتداخل مع ثقافات الشعوب الأخرى، إذ أن انتقال الثقافات وانتشارها وتأثير بعضها في بعضها الآخر أمر أكدته التاريخ، ولا يمكن نكرانه، فلا يمكن بأي حال من الأحوال إغلاق ثقافة ما عن نفسها. إذن يعد الأمن الثقافي أحد جوانب الأمن القومي، فهو يتقدم على الأمن الاجتماعي والعسكري والسياسي والاقتصادي، فإذا تحقق الأمن الثقافي فإنه يمكن تحقيق الأمن والحماية في كثير من الحالات. يمكن القول أن الأمن الثقافي يعد نوعا من الأمن الذي يحقق الحفاظ على الذاتية الثقافية وعلى مقومات الثقافة وتأصيلها وتطويرها لتساير مستجدات العصر. (نزاري 2010-2011، ص.54)

تحال الورقة البحثية على هيئة التحكيم العلمي (وتتكون من باحثين متخصصين على مستوى الجامعات الوطنية والخارجية) قصد مراجعتها، والنظر في إمكانية نشرها [دون إجراء تعديلات أو بعد إجراء تعديلات طفيفة/أو جوهرية أو رفضها مع التسبب]، يتم إحالة الملاحظات على الباحثين حيث يتعين عليهم التقيد بها وإعادة إرسال النسخة النهائية لهيئة التحرير التي تلتزم بالسرية في عملها (تظل المعلومات المتعلقة بالباحثين وأعضاء هيئة التحكيم العلمي سرية).

2. التكوينية والانتقال من التركيز على متغير القوة إلى التركيز على متغير الثقافة في تحليل العلاقات الدولية:

أ. بروز المتغير الثقافي في تحليل العلاقات الدولية:

شهدت فترة الحرب الباردة التركيز على متغير القوة في تحليل العلاقات الدولية و تغييب دور الثقافة والهوية في الدراسات الأمنية بسبب اعتبار الدول هي الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية، ولكن يرى أنصار النظرية التكوينية أن الثقافة والهوية أصبحتا على رأس أجندات البحوث الأمنية أو بتعبير آخر أصبحتا في قلب التحليل الأمني للعلاقات الدولية بعدما كانت مهمشة تماما في الحقبة الماضية. (مصباح 2014، ص.309)

يرجع تآكل المنظورات التقليدية للأمن ليس فقط إلى الأجندة الثقافية/الهوياتية بل إلى تلك الحوارات التي جرت في تسعينيات القرن الماضي حول جدواها في الفهم العميق لعالم السياسة الدولية المتغير بشكل سريع ومعقد ومتشابك، و الذهاب إلى ما وراء الجوانب الظاهرة للأمن والإستقرار، فالمفهوم التقليدي في مفهومة الأمن لم يعد مناسباً ولا يستوعب كل تعقيدات العلاقات الدولية المعاصرة، مما فتح المجال واسعا أمام المنظور الثقافي في مفهومة الشؤون الأمنية في السياسة الدولية و الذي يعني توسيع أجندة الدراسات الأمنية لتشمل البعد الثقافي. (مصباح 2014، ص.310)

يرجع المنظور الثقافي في التحليل الأمني قضايا الأمن والإستقرار إلى الفعل الإجتماعي المتأصل في البيئة المحلية للمجتمعات والدول وأكثر مكوناته تأثيرا هو الثقافة والهوية المنتشرة، مما يعني أنه قبل الحديث

عن الأمن في شكله المادي (القوة العسكرية) لآبد من الحديث والتساؤل عن المكونات الثقافية والهوية من حيث التماسك والإنسجام أو القابلية للتزاع والصدام و من حيث الإعتدال والتطرف في النظر إلى الآخر.(مصباح 2014،ص310)

ب.تأصيل العلاقة بين الجانب المادي للأمن والثقافة والهوية:

ربط عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر بين ظهور نمط الإنتاج الرأسمالي والمذهب البروتستانتي في الديانة المسيحية، مما يزيل الحد الفاصل بين الأمن في جانبه المادي و في جانبه الثقافي الرمزي، وهو الأمر الذي جعل مايكل وليامز Michael C.Williams يؤكد على فكرة عدم معارضة النزعة العقلانية و المادية للأمن في المنظور التقليدي لنظيرتها الثقافية في المنظور الثقافي، يبدو أن المسألة هي من يسيطر على من ومسألة تقديم أجندة وتأخير أخرى، لكن المنظور الثقافي للأمن يطرح نفسه على أنه أشمل من المنظور التقليدي و يوسع دائرة الأمن لي تستوعب كل تعقيدات الشؤون الأمنية في السياسة الدولية يكون حجم الورقة البحثية بين 4000 كلمة- 5500 كلمة بما في ذلك الهوامش، الجداول والرسوم التوضيحية [الجداول والرسوم البيانية يجب أن يتم ترجمتها للغة الرئيسية للمقال] وقائمة المراجع. (مصباح 2014،ص310)

أدى امتزاج الثقافة والأمن ودورهما الحيوي في الاستراتيجيات، والتهديدات السياسية والأمنية والاقتصادية وكذلك التحولات الثقافية وانعكاساتها على وضع السياسات وإنتاج وسائل الميادين الحياتية الاجتماعية للبشر، بتقديم رؤية جديدة للبحث في الموضوعات التي تتناول أمن الدول حيث يعتبر الأمن الثقافي من أبرز وجوه الأمن القومي لأي بلد ومن أهم طبقاته الداخلية غير المرئية التي يتشكل منها، على الرغم من وجود مكونات وعناصر أخرى لذلك الأمن القومي، كما ينشأ الأمن الثقافي من شعور الحاجة الفردية والاجتماعية والحاجة إلى الأطمئنان لديمومة الهوية الثقافية والظروف والمسارات الثقافية . الاجتماعية في تلك البيئة. ومن وجهة نظر أمنية منهجية، تُفسر الثقافة على أنها مكون من مكونات القوة الوطنية أو أنها نظام فرعي داخل النظام الأساسي (<https://bit.ly/3pi6GJ2>)

3. التكوينية البنائية:

تتعلق مفهومة المنظور التكويني لقضايا الأمن من اعتقاد أن الثقافة تتضمن فكرة أن الفعل الإنساني ليس هو فردي بشكل كلي ولا تلقائي، وأن الحياة الاجتماعية بحاجة لأن تكون مفهومة في سياقات القواعد، المعايير، و البنيات التي توفر أجزاء من تماسكها، وغالباً من اتساقها، بمعنى أن السلوك الإنساني (سلوك صناع القرار على وجه التحديد) ليس حدثاً معزولاً ولا إلقاء لمتطلبات القوة و المصلحة الوطنية فقط، وإنما يجري ضمن سياق ثقافي معين ومنبثق من أنماط مختلفة للهوية والمعايير والقيم و أنظمة الإعتقاد، وهي النقطة التي تشترك فيها التكوينية مع منظورات أخرى مثل المقاربة المعرفية، في تحليل السياسة الخارجية.(مصباح 2014،ص311)

أطلق في إحدى مستنات تطوير الواقعية الجديدة مصطلح "البنوية التكوينية" Constructivist Structuralism لتعني الطرق التي يرتبط بها الفعل الإنساني بالتشكيل الذاتي للواقع الاجتماعي، أو بمعنى آخر أخذ السلوك صورة التشكيل البنائي الاجتماعي بحيث يحمل في طياته ملامح البنية التي يتفاعل ضمنها الفرد،

حيث أن التحليل التكويني لا يجري في فراغ اجتماعي وإنما هو قائم على البيانات الإمبريقية الاجتماعية التي تدل على واقعته، على افتراض أن البنيات الاجتماعية هي المنتجة لعناصر التحليل التكويني والمتمثلة في المعايير واللوائح والقيم والرموز الثقافية عموماً، كل العناصر التحليلية متأصلة في البناء الاجتماعي أو هي انعكاس سببي للبنيات الاجتماعية القائمة، فالجماعات الإثنية، الطائفة، القبيلة، المذهب هي بنيات سوسولوجية منتجة ومشكلة للهوية والمعايير ومعاني الإلتزام والقيم الموجهة للسلوك الاجتماعي والسياسي والأمني، فالتحليل التكويني قائم على وحدات التحليل التي طرحها عالم الاجتماع بورديو في التحليل السوسولوجي للظواهر الاجتماعية وهذه الوحدات هي: مصباح 2014، ص.ص.315-314)

- الإتجاه والحقل: يعني الإتجاه Habitus بأنه: إتجاه الوعي لدى الفرد نحو العالم الذي يشكل أساسا السلوك التطبيقي في الحياة العملية، وهناك من يعرفه بأنه: "مجموعة من الميول التي تجعل العملاء (الأفراد، الجماعات) يميلون للفعل ورد الفعل بطرق معينة، تولد الميول والتطبيقات والإدراكات والإتجاهات التي تكون منتظمة بدون وجود تنسيق شعوري أو تكون محكومة بواسطة أي قاعدة، فهذه الإتجاهات أو الميول نحو العالم الاجتماعي بصفة عامة هي مشكلة بواسطة البنية القائمة والموقع الذي يحتله الفرد فيها، فالتباين في الإتجاهات لدى الأفراد والمجتمعات يرجع إلى المواقع المتباينة التي يحتلونها ضمن البنية الاجتماعية.

- المصلحة والإستراتيجيات: يعكس مفهوما المصلحة والإستراتيجية الجانب الواضح لعلاقة التحليل التكويني بالقضايا الأمنية في السياسة الدولية، يبدأ التحليل التكويني بالتشكيك في قدرة التفسيرات المادية الإقتصادية والنفعية والعقلانية على فهم عمق هذين المصطلحين بسبب ضيق الدائرة التحليلية لهذه المنظورات في تحليل عمق المشاكل الأمنية والإستراتيجية المعقدة ومضمون المصلحة في نظر المجموعات المختلفة، فمفهوم المصلحة والإستراتيجية هما الأخران منبثقان من رحم الإتجاه، بحيث أن الأفراد والجماعات يحددان مضمون هاذين المصطلحين بناء على الإتجاه الذي يحملونه والوعي والإدراك نحو العالم السياسي وليس بالضرورة أن يلتزم هذا التحديد بالشروط القبلية للعقلانية كما تدعي الواقعية الجديدة والمقاربة العقلانية في تحليل السياسة الخارجية لذلك يمكن أن تفهم المصلحة والإستراتيجية فقط ضمن العلاقة المعقدة بين البنية والإتجاه، ومن ثم عند تبني خيار معين في عملية صناعة القرار ليس بالضرورة أن يكون عقلانياً أو نفعياً - من المنظور التقليدي- لكنه يجب أن يكون مقبولاً من قبل الأفراد والمجتمعات وهو السبب الذي يعتمد عليه التكوينيون في التشكيك في مدى ملائمة مقاربات التقليدية في فهم عمليات صناعة القرار حول القضايا المختلفة وعلى رأسها الأمنية.

المنطق الإستراتيجي الذي بنيت عليه إعادة مراجعة الأمن هو التحول من الإدراك التقليدي للأمن المركز على القوة العسكرية وتوازن القوى إلى التركيز على مفهوم الإستقرار الأهلي وعدم الإستقرار الاجتماعي والصراعات الثقافية والدينية والعرقية والطائفية، حيث لا يكمن المفهوم الإستراتيجي الجديد حول تشخيص التهديدات في وجود خارجي، وإنما في زيادة احتمال الصدمات بين الجماعات المحلية وعدم الإستقرار الاجتماعي وحركات التمرد الناتجة أساساً عن الصعوبات الإقتصادية والاجتماعية والسياسية، مثلما حصل في ما يعرف بالربيع العربي سنة 2011، حيث أن الدول العربية مثل ليبيا، مصر وسوريا كانت تتوقع حدوث تهديدات خارجية لأمنها، وبالنسبة كانت التهديدات الجديدة ناتجة عن التمرد الداخلي. (مصباح 2014، ص.318)

أ. جدل الهوية والأمن الكوني:

طرح النموذج التكويني في تحليل العلاقات الدولية مصطلح "الهوية الكونية" للجماعة الإنسانية طالما أنها المرجع النهائي في التحليل الأمني على افتراض أن الجماعة الإنسانية فوق كوكب الأرض تشترك في الحاجات المادية و المضامين الرمزية مثل حقوق الإنسان والمعايير والقوانين واللوائح المتحركة في السلوك الدولي، إن المجتمع العالمي هو الوعاء الذي يحمل مفهوم الهوية الكونية الذي يتجسد في الإتجاهات العامة حول القضايا الإنسانية المختلفة مثل نبيذ الحروب والنزاعات والتعاون من أجل محاربة الأمراض العابرة للقارات والأنشطة الإغائية عبر العالم، كما تعتبر الأديان مكونا أساسيا في تشكيل معنى الهوية الكونية باعتبارها المصدر الروحي للسلوك الإنساني، خاصة ما تعلق بدعم القيم الإنسانية المشتركة مثل التسامح، الحرية، الحياة، العدالة والأخلاق. (مصباح 2014، ص.ص.324-325)

يرتبط الأمن الثقافي بالأمن المجتمعي و الذي يشكل بعدا أساسيا من أبعاد الأمن الإنساني، يعنى أساسا بخلق توازن فعلي بين الخصوصية الدينية أو اللغوية أو الإثنية، وبين ضرورة بناء منطلق الإندماج القومي للمواطنين في بناء مجتمع تعددي وعادل، بمعنى آخر، هو مفهوم يعنى بقدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة، الدين، الأعراف والتقاليد، في إطار شروط مقبولة لتطورها، وكذا التهديدات والإنكشافات التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافتها، في ظل مجتمع تعددي وعادل، دون الإخلال بالتوازنات التي تحكم منطلق الإندماج القومي للمواطنين داخل دولهم. (منيعر 2013-2014، ص.11).

تقاربت الإنسانية حول القيم العالمية العليا بسبب الإختبار الجماعي لمآسي الحروب و النزاعات وكذلك النتائج المأساوية للمشاكل الكونية مثل الأمراض، البيئة، تراجع الموارد، و بذلك أصبحت الإنسانية تواجه مصيرا واحدا ، ومشاكل متشابهة وحاجات واحدة تسعى لإشباعها و مخاوف متماثلة تسعى لتقليصها، ويتجلى ذلك في المستوى الكوني عندما تتعارف الهويات فيما بينها و تعترف بوجود بعضها البعض و من ثم لا تميل إلى حرب بعضها البعض. (مصباح 2013، ص.326).

ب. قيم الأمن و قيم المجتمع:

لا يمكن لأي مجتمع الإدعاء بأنه بمنأى عن التأثيرات السلبية التي ترد عليه من بيئته غلا إذا وضع قيما محورية تكون متبناة من قبل أفرادها و تشكل نواة عملية التنشئة و تصبح الحصن المنيع لأمن المجتمع ن هذه القيم هي نواة أمن المجتمع و لذلك يحتاج تكوينها و تكييفها مع التطورات و التغيرات الحاصلة في المجتمع إلى عملية تشكيل مجتمعي. (سي بشر 2015، ص.467)

لا يتم قيام مجتمع دون سياق مشترك يتضمن قيما حيوية و أمن يضطلع بالحفاظ على هذه القيم و يدافع عنها تجاه الأخطار و التهديدات المحيطة به، و هذه القيم يتم تحديدها مضامينها من خلال مسار تاريخي طويل يصنع هوية المجتمع ويشكله في إطار فضائه الجغرافي و هويته و تاريخه، و يمكن الإضارة إلى عدة قيم أصبحت في العصر الحديث قيم مجتمعية تبرز في إطار السلم القيمي الضامن لأمن المجتمع وهي كالتالي: (سي بشر 2015، ص.468)

- قيمة القانون
 - قيمة الحق
 - قيمة العدل
- يضاف إليها أيضا في إطار التمايزات المجتمعية وفقا لمعطيات تاريخية، دينية، أو جغرافية قيم أخرى: (سي بشير 2015، ص.496)
- الوطن و أبعاده المعروفة في العصر الحديث
 - التاريخ و الهوية والدين
 - الدائرة الحضارية و المعرفية

ج. القضايا القومية كرهان للأمن القومي:

يعتبر "غرامشي" أبرز من فصل في مسألة القيم ذات الصلة بأمن النظام السياسي حيث ركز على تلازم القوة و الإجماع قصد إيجاد هيمنة الدولة على المستويين الداخلي و الخارجي، حيث يمكن أن تشكل القيم منطلقا لبناء عقيدة أمنية حيث تعتبر هذه الأخيرة هي الحاملة لجملة الخيوط الحمراء الأولية التي لا يمكن للنظام أن يوجد بدونها، ولذلك فغالبا ماتكون العقيدة الأمنية هي المتصدر لتصدير صورة عن الدولة و عن تعبئة مصادر القوة فيها باعتبارها مشروعا يحمله النظام جيلا بعد جيل. (سي بشير 2015، ص.ص.476-477)

خاتمة:

من خلال ماسبق تم التوصل إلى الإستنتاجات التالية:

- الأمن بصفة عامة يعتبر مطلبا أساسيا من متطلبات الحياة البشرية و يعتبر الهاجس الأساسي بالنسبة للدولة في عصرنا الحالي
- برز الإهتمام بمفهوم الأمن الثقافي في سياق التوسع في مفهوم الأمن و ظهور أبعاد جديد له وهذا نتيجة لمجموعة من التحولات التي مسّت مفهوم الأمن على المستوى الأكاديمي و على المستوى التطبيقي.
- يعتبر مفهوم الأمن الثقافي عن قوة الثقافة و تأثيرها في حقل الدراسات الأمنية و الشؤون الدولية باعتبار العوامل الثقافية من بين أهم العوامل المؤثرة في استقرار الدول و صياغة عقيدتها العسكرية.
- ساهم المتغير الثقافي بشكل كبير في بناء مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة بسبب عدم قدرة المنظورات التقليدية على تفسير الواقع الدولي الجديد بعد نهاية الحرب الباردة
- تتضمن المفهمة الثقافية للأمن بروز المنظور التكويني في تحليل الدراسات الأمنية و الذي يناقش مفهوم القيم، الدين، الهوية، الأفكار، الأمن المجتمعي .
- مصطلح " الهوية الكونية" للجماعة الإنسانية يفترض ان الإنسانية جميعا تشترك في الحاجات المادية و المضامين الرمزية في سياق تفاعلها في المجتمع العالمي الذي تحكمه القيم، المعايير، القوانين، و حقوق الإنسان..

قائمة المراجع

باللغة العربية:

الكتب:

1. ابدائية، ذ. (2011). الأمن الوطني في عصر العولمة، ط.1، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
2. بن عنتر، ع. (2005). البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، الروبية: المكتبة العصرية.
3. سي بشير، م. (2015). قضايا داخلية للأمن: بين قيم الأمن و قيم المجتمع، فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني و الدفاع الوطني، نسيم بلهول، ط.01، عمان: دار الحامد.

المجلات:

- طليب، أ. (د.س.). "البعد الأمني في السياسات العامة الثقافية في ظل عولمة القيم"، مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية، (19)، 31-44.

المذكرات:

- صفية نزاري، الأمن الثقافي لمنطقة المغرب العربي في ظل تنامي العولمة: دراسة مقارنة لحالات: الجزائر-تونس-المغرب، مذكرة ماجستير، (باننة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2010-2011) ص.55.
- مصاح، ع. (2014). العولمة الأمنية و التحليل الكوني للعلاقات الدولية، القاهرة: دار الكتاب الحديث.

مواقع الانترنت:

1. تولاي، م. (10 جويلية 2015). قراءة في الأمن الثقافي . السياسي"، مركز المعارف للدراسات الثقافية، تم تصفح المقال في: 2020/03/20 على الرابط التالي:

<http://www.almaarefcs.org/>

2. باللغة الأجنبية:

A. Papers :

1. Butt,S.(2017) "Cultural Security: Stagnation or Safety?, English Language and Applied Linguistics, Arts", Law and Social Policy , University of Brimingham , 24th Edition

B. Cite Web :

1. The University of Notre Dame Australia, Cultural security, le :20/03/2020.
<https://bit.ly/2ZfaVLm>.